ورقة بحثية

Institute of National Planning

معهد التخطيط القومي

عنوان البحث :

"التأمينات الاجتماعية وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة "

"Social insurance and its relationship to achieving the Sustainable Development Goals"

إعداد

الباحثة / رانيا سامي عبدالحميد شهاب

إشراف

ا.د / زينات طبالة

عام

2021/2020

ملخص البحث:

يتناول البحث منظومة التأمينات الاجتماعية من حيث أهدافها وقوانينها التى تنظم شروط الالتحاق والاستحقاق وكذلك التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها حيث تعتبر التأمينات الاجتماعية الحصن الذى يحتمى فيه المواطن من أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة والمرض وإصابة العمل وتكتمل هذه الرؤية بتعميق أهداف التنمية المستدمة لتستوعب الأدوار المختلفة لمؤسسات الدولة ومنها التامينات الاجتماعية بحث تتكامل هذه الأدوار وتتناسق لتحقق أهداف التنمية المنشودة .

كما تناول البحث نقاط التلاقى بين غايات التأمينات الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة بما يحقق الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين ويحسن من جودة حياتهم ويوفرلهم حياة كريمة وللأجيال القادمة .

الكلمات المفتاحية:

التأمينات الاجتماعية ،التنمية المستدامة ،العلاقة .

Abstract:

The research deals with the social insurance system in terms of its objectives and laws governing the conditions of enrollment and entitlement as well as sustainable development and its dimensions and objectives, where social insurance is the bulwark in which citizens are sheltered from the dangers of old age, disability, death, disease and injury of work, and this vision is complemented by deepening the development goals to accommodate the various roles of state institutions, including social insurance, research that consistent to achieve the desired integrates these roles and is development goals

The research addresses the social insurance system in terms of its objectives and laws that regulate the conditions of enrolment and benefit as well as sustainable development and its dimensions and objectives, where social security is considered the fortress in which the citizen is sheltered from the dangers of ageing, disability, death, disease and injury work.

The research also addressed the points of convergence between the goals of social insurance and the sustainable development goals in order to improve the standard of living of citizens and improve

the quality of their lives and provide them with a decent life and for future generations.

Keyword:

Social Security, Sustainable Development, Relationship.

التمهيد :

إن التنمية عملية متعددة الأبعاد ومتنوعة المجالات ورغم إن النمو الاقتصادي يمثل جوهر عميلة التنمية والقوة الدافعة لها، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية الأبعاد الأخرى للتنمية اجتماعية كانت أم بيئية. فالتنمية ليست خلق شئ من عدم ، ولكنها استثمار للطاقات والقدرات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع لتحقيق الرفاهية للجميع واستدامتها .

ويجب أن يكون هناك علاقة بين المواطن والدولة تقوم على برنامج متكامل لحماية الحقوق والحريات،يستهدف فى الاساس الفئات محدودة الدخل وذات الدخل غير المنتظم أو التى تواجه مخاطر فقدان الدخل لعجز أو وفاة أوشيخوخة أومرض أواصابة عمل اوغيرذلك ،هذا البرنامج يجب أن يجمع بين الإصلاح على كافة المستويات من أجل تعزيز مسيرة التنمية والارتقاء بجودة حياة المواطنين بما يمكنهم من إشباع احتياجاتهم الاساسية مع تعزيز الشعور بالطمأنينة لوجود معاش ثابت شهريا حال عدم القدرة على العمل .

أجزاء البحث:-

تم تقسيم البحث الى ستة أجزاء رئيسية على النحو التالي:-

الجزء الاول: المقدمة وتشمل مشكلة البحث واهميته واهدافه وحدوده والمنهجية المستخدمة واجزائه الرئيسية.

الجزء الثاني: الدراسات النظرية السابقة.

الجزء الثالث: منظومة التأمينات الاجتماعية وأهدافها والقوانين الخاصة بها قبل وبعد الاصلاح.

الجزء الرابع: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها الرئيسية.

الجزء الخامس: كيف تساهم التأمينات الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الجزء الخاتمة:أهم النتائج والتوصيات المقترحة لتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

الجزء الاول :-

المقدمة:

تعتبر التأمينات الاجتماعية هي الأداة الأمثل للحماية الإجتماعية حيث انها تعنى بالإنسان قبل مولده وطوال مراحل حياته وحتي وفاته،وقد نظمت الإتفاقيات الدولية أساليب الحماية الاجتماعية التي يتعين أن تقدمها التأمينات الإجتماعية بل واتجهت معظم الدساتير في العالم إلى النص على حق المواطن في التأمين الإجتماعي وتركت للتشريعات القومية وضع الخطط اللازمة للتنفيذ في ضوء ظروف وامكانيات كل دولة.

وفي مصر أخذ المخطط التأميني في اعتباره منذ البداية ضرورة الربط بين الاشتراكات والناتج القومي بما يضمن للمواطن حياه كريمة ومستوي معيشى لائق يضمن له تلبية الحاجات الاساسية بطريقة تحفظ له كرامته وتكفيه شر السؤال والحاجة عند تعرضه لاي خطر يهدد دخله وهو ماتضمنته أهداف التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" من خلال الاهتمام بالبشر باعتبارهم نقطة البداية والنهاية في عملية التنمية فهم صانعوا الخطط ومنفذيها وهم من يجنون ثمارها حيث اهتمت الاستراتيجية في البعد الاجتماعي بتحقيق العدالة الاجتماعية من حيث توزيع الدخل وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية بما يضمن حياة كريمة للموطن ولهذا كان لابد من تناسب الدخل مع المعاش ايضا .

وقد نص الدستور الصادر عام 2014 علي ما يلي :

مادة (17) : تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي .

لكل مواطن لايتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي،بما يضمن له حياة كريمة،إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته،وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

الفقرة الاخيرة مادة 27"ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعيا بضمات تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة،وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر،وفقا للقانون."

وحتي تساير التأمينات الاجتماعية دستور عام 2014 وخطط الدولة للتنمية المستدامة بابعادها المختلفة وكذلك مواجهة المتغيرات والازمات العالمية التى تتطرأ على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتى غالبا ما تجعل الإنسان لا يشعر بالطمأنينة علي دخله الذي

يعول به افراد أسرته مثل ازمة "كورونا" العابرة للحدود والقارات ، فقد تقدمت التأمينات الاجتماعية بمقترح القانون رقم 148 لسنة 2019 والذي يحاول معالجة العديد من المشاكل التامينية وعلى رأسها عدم تناسب الدخل الذي يحصل عليه المواطن طوال سنوات قدرته على العمل مع مايتقاضاه من معاش عند الشيخوخة أو العجز أو المرض أو الإصابة أومايحصل عليه المستفيدون بعد الوفاه ،وقد صدق الرئيس عبد الفتاح السيسي، فى22 اغسطس 2019، على القانون رقم 148 لسنة 2019، بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، بعد أن أقره مجلس النواب ، على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير 2020[1].

أهداف البحث :-

يهدف البحث إلى :

1-التعرف علي منظومة التامينات الاجتماعية وأهدافها والقوانين الخاصة .

2-التعرف على التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها الرئيسية.

3-كيف يمكن الربط بين التأمينات الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهمية البحث :-

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو التأمينات الاجتماعية التي تمثل شبكة الحماية الاجتماعية ضد العديد من المخاطر وكذلك التنمية المستدامة والتي اصبحت تمثل طريق النهوض والتقدم بالمجتمع من حالة الفقر والتراجع إلى حالة الكفاية والازدهاروبالتالي جاءت الأهمية كالتالي:

1- إن من أهم الغايات التى يهدف اليها البحث العلمي محاولة الوصول إلي نتائج تعود بالنفع على الانسان وتحسن من مستوى جودة حياته لذا سوف يحاول البحث ايجاد طرق توفر حياة كريمة لأفراد المجتمع من خلال ربط منظومة التأمينات الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة بما يحقق التكافل والتكامل الاجتماعي بطريقة تحمي الأسرة من العوذ والحاجة وفي الوقت ذاته تحفظ لهم كرامتهم.

(1) https://www.sis.gov.eg الهيئة العامة للاستعلامات.

2- العمل على حث المخطط علي استخدام منظومة التامينات الاجتماعية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

3- للبحث أهمية خاصة بسبب خبرة الباحثة في مجال التأمينات الاجتماعية لذا سيحاول البحث التعرف علي كيفية مساهمة التأمينات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

مشكلة البحث:-

يمثل البعد الاجتماعي أحد المحاورالثلاثة الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة والتي تهدف في المقام الاول الى الارتقاء بجودة حياة البشر باعتبارهم صانعوا التنمية وهم من يجنون ثمارها في النهاية وعلي الرغم من ذلك لم نجد من الاهداف مايربط التأمينات الاجتماعية بتحقيق هذه الاهداف علي الرغم من أنها تمثل غطاء الحماية لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع كما يمكن توجهها بما يخدم تحقيق أهداف الاستراتيجية لذا تمثلت مشكلة البحث في البحث عن الكيفية التي يمكن بها ربط التأمينات الاجتماعية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة تضمن استدامة الرفاهية لافراد المجتمع والشعور بالامان حال انقطاع الدخل لأي سبب سواء كان العجز أو الوفاة أو الشيخوخة أو المرض أوالاصابة .

تساؤلات البحث:-

يقو م البحث علي تساؤل رئيسي مؤداه هل تلعب التامينات الاجتماعية دورا اساسيا في تحقيق التنمية المستدامة بشكل يحفظ للانسان كرامته ويكفل له حياة كريمة.وينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:-

1- هل حققت التامينات الاجتماعية طفرة نوعية في الحماية الاجتماعية لأصحاب المعاشات من خلال قانون التأمينات الجديد (القانون 148 لسنة 2019) ؟

2- هل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مازال قاصرا عن توفير الحياة الكريمة للمواطنين حيث لم يلمس المواطن تحسن ملحوظ يغير حاله من الاحتياج الى الكفاية والاكتفاء؟

حدود البحث:-

(1)الحدود البشرية:
المؤمن عليهم واصحاب المعاشات.
(2) الحدود الجغرافية:
جمهورية مصر العربية.
(3)الحدود الموضوعية:-
التأمينات الاجتماعية وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منهج البحث:-

إن دراسة العلاقة بين التأمينات الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من الدراسات التي ترتبط بالعديد من العوامل تأثرا وتأثيرا،لذلك سوف يستخدم البحث :

المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بالبحث من خلال الرجوع الى المتوفر من المراجع العلمية والدوريات والتقاريير والبحوث والمؤتمرات العلمية المتعلقة بموضوع البحث والعمل علي تحليلها لاستخلاص النتائج التي تفيد في تحقيق الاستفادة العلمية من البحث.

الجزء الثانى الدراسات السابقة:

مما لاشك فيه أن الفكرة البحثية تنشأ من الكيفية التى نري بها المستقبل بكل تطلعاته وطموحاته، وبما يجول بداخلنا من امال لحياة أفضل لنا وللاجيال القادمة، ومن التمعن والتدقيق في الوضع الراهن من أجل تغيره الي الأفضل، فنحن نبدأ من حيث انتهى الاخرون ،ولذا سوف نعرض اهم الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث ،سواء كانت دراسات خاصة بالتأمينات الاجتماعية أو بالتنمية المستدامة ،لنستخلص منها مايضيف لهذا البحث ويثريه وسوف نتناول تللك الدراسات فى محوريين كما يلى :

اولا: دراسات خاصة بالتأمينات الاجتماعية .

ثانيا: دراسات خاصة بالتنمية المستدامة .

اولا : دراسات خاصة بالتأمينات الاجتماعية :

1- دراسة محمد معيط ،بعنوان استراتيجية تطوير وإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري ،2010[1] :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاحصائى،وتناولت الدراسة نظرة عامة عن نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات وانها تقوم على الالتزام بتفعيل سياسات التنمية الاجتماعية المتكاملة وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية للجيل الحالي ،من خلال تغطية مجموعة من الأخطار هي الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابة العمل والمرض والبطالة ، وأشارت الى القوانين الخاصة بها والتى تمثلت في القانون 79 لسنة1975 والخاص بالعاملين بالقطاع الحكومي والعام والخاص،القانون90لسنة 1975 والخاص

(1)محمد احمد معيط ، استراتيجية تطوير وإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري،معهد التخطيط القومي،القاهرة ،2010 .

بالقوات المسلحة ،والقانون 50 لسنة 1978 والخاص بالعاملين بالخارج ،والقانون 108 لسنة 1976 والخاص بأصحاب الأعمال ،والقانون 112 لسنة 1980 والخاص بالعمالة غير المنتظمة.

وهدف البحث الى التعرف على مشاكل النظام الحالي وأهم نقاط ضعفه وأنه لايتعامل بشكل عادل مع جميع العمالة ويتطلب تحويلات مالية كبيرة ومتزايدة من الخزانة العامة للدولة،كما يهدف البحث الى التعرف على سبل الاصلاح واليات التطوير .

كما تمثلت نتائج البحث في الاصلاحات التى تحسن من منظومة التأمينات الاجتماعية من خلال تحديث البنية التحتية وزيادة منافذ الصرف والعمل على صرف المعاشات الكترونيا والارشيف الالكتروني وحسن معاملة الجمهور .

2- دراسة محمودعبدالحى واخرون ،بعنوان المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية "الواقع وإمكانيات التطوير ،2006[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى وتهدف الى التعرف على نظم المعاشات والتأمينات فى بعض دول العالم للوقوف على أهم الخصائص والسمات المشتركة فى هذه الانظمة ومدى وجود تباين بينها ،والتعرف على نظام التأمينات الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية من حيث التطور التاريخى والقوانين المنظمة والمستحقين للمعاشات ،كما هدف البحث الى التعرف على المشاكل والمعوقات التى يعانى منها نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية والية استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .

وخلصت النتائج الى أن نظام التأمينات والمعاشات يواجه مشكلة تخلف الايرادات السنوية الجارية "الاشتراكات " عن ملاحقة النفقات السنوية الجارية "المزايا" وفى ذلك لا يختلف نظام المعاشات والتأمينات المصري عن النظم المماثلة القائمة على الميزانية السنوية ،وأن الحكومات المتعاقبة فى مصر جعلت منها دولة متميزة سواء من حيث طول فترة تطبيق النظام دون مشكلات تخص الملاءة المالية أو من حيث التوسع فى معدل تغطية المواطنين مع امتداد سن المعاش للبنين الى 26 سنة وللبنات حتي الزواج مع حق استعادة المعاش عند الطلاق أو وفاة الزوج ،وضرورة استقلال أموال التأمينات والمعاشات عن وزارة المالية حتي يمكن استثمارها بما يعود بالنفع على اصحاب المعاشات دون أن يكون لوزارة المالية سلطة التحكم فى هذه الأموال .

3- دراسة أمنية خيرى إبراهيم على ، بعنوان الاستدامة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ،2008[1] :

([1])محمود عبدالحى،واخرون، المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية "الواقع وإمكانيات التطوير ، معهد التخطيط القومي،القاهرة ،**2006** .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، هدفت الدارسة الى بيان مدى مقدرة نظام التأمينات الاجتماعية على تحقيق هذه الإستدامة المالية ، لذا فقد قامت الباحثة بتحليل نظام التأمينات الاجتماعية ، والأوجه الاستثمارية المتبعة لإستثمار موارد النظام التأمينى بشكل يخدم الاقتصاد المصرى عامة والنظام التأمينى خاصة ، ويترتب على ذلك البحث عن طرق وسبل لإصلاح نظام المعاشات والتأمينات أو على الأقل الجزء الخاص منه والقائم على الإشتراكات المحصلة وذلك عن طريق تعظيم عائد إستغلال أموال المعاشات والتأمينات بأقل قدر من المخاطر من أجل حماية أصل الأموال وتعظيم عائد هذه الأموال وذلك لصالح المستفيدين من هذا النظام.

قد توصلت الدارسة الى مجموعة نتائج كان من أهمها ما يلى:

1- يغطي النظام التأمينى المصرى لمجموعة من المستفيدين (كالأبناء والأخوة و الوالدين .... وهكذا) وهى مجموعات لا تشملها نظم التأمينات المطبقة فى العديد من البلدان الأخرى.

2- إن تطور المزايا التأمينية التى يكفلها نظام التأمينات الاجتماعية المصري يعكس مدى التزام الحكومات المتعاقبة برعاية المستفيدين من النظام لمقابلة تكاليف المعيشة المرتفعة ، مما إستوجب معه ضرورة تطوير وإعادة هيكلة النظام التأمينى الحالى من أجل دعم قدرته على التواصل والإستمرار على المدى الطويل.

3- إدخال تعديلات تشريعية على قانون بنك الاستثمار القومى وقانون الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بحيث لا تصبح أموال الهيئة ضمن موارد البنك ، وأن تصبح المعاملات بين هذا البنك والهيئة خاضعة للشروط السائدة فى سوق المال والائتمان.

4- تأكيد إستقلالية الهيئة فى إدارة النظام التأمينى وولايتها على أموال التأمينات الاجتماعية وحسن إدارة هذه الأموال ، والدليل على ذلك متمثلاً فى مليارات الجنيهات التى يفرزها النظام التأمينى والتى يلزم القانون الهيئة بإيداعها لدى بنك الاستثمار القومى.

4- دراسة احمد سيد محمود عطا ،بعنوان تقييم السياسة الاستثمارية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى،2018 [2]:

يعتبر هذا البحث محاولة لدراسة تقييم السياسة الأستثمارية للهيئة القومية للتامين الأجتماعى، وذلك بالتطبيق على صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص،

([1])أمنية خيرى إبراهيم على ، الاستدامة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية فى مصر ،جامعة عين شمس ، **2008** .

([2])احمد سيد محمود عطا ، تقييم السياسة الاستثمارية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى ، جامعة عين شمس ،**2018**.

خلال الفترة من 2005 حتى 2016 وقد تم اعتمدت الدراسة على خمس متغيرات مستقلة لتوزيع الاستثمارات (الاستثمارات طرف بنك الاستثمار القومى، الاستثمارات طرف الخزانة العامة، الاستثمارات فى الاوراق المالية والمشروعات الاستثمارية، ودائع ثابتة بالبنوك واقراض استبدال، سندات حكومية واذون خزانة) وذلك لقياس صافى الربح على اجمالى الاصول،وصافى الربح على اجمالى الودائع، وقد استخدام الباحث الإحصاء الوصفي للبيانات لحساب المتوسط الحسابي لقياس متوسطات عينة الدراسة، والانحراف المعياري لقياس مدي الانحراف عن المتوسط المستخرج من العينة، وقد استخدم الباحث أيضا نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث.
وقد أظهرت نتائج البحث أن هناك تأثيرمعنوي لتوزيع الاستثمارات المالية لصندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص ومعدل العائد على الاستثمارات بالهيئة القومية للتامين الاجتماعي، ويوجد تأثيرمعنوي لتوزيع الاستثمارات المالية لصندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص ومعدل العائد على الودائع بالهيئة القومية للتأمين الأجتماعى.

ثانيا :دراسات خاصة بالتنمية المستدامة :

1 – دراسة عبدالرحمن محمد الحسن، بعنوان التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ،2011[1]:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم اهداف الدراسة التعرف على مفهوم التنمية المستدامة حيث ذكر البحث انها عملية ديناميكية مستمرة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في الافكار والقيم وبناء دعائم الدولة العصرية من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي إلى إحداث التغيرات المطلوبة .

كما هدف البحث الى التعرف على اسس التنمية والتى تكمن في الحفاظ على خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية في الوقت الحالى والمستقبلى والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة وأن التنمية لا تقوم على عائد النمو وإنما على نوعية وكيفية توزيع هذه العوائد بما يحسن من مستوى معيشة المواطنين ،مع ضرورة الاهتمام بالاستثمار والانتاج وكذلك انماط الاستهلاك ،وأن التنمية عملية مجتمعية متواصلة ومستمرة ،وأنها تركز علي النمو

(1)عبدالرحمن محمد الحسن ، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، جامعة المسيلة ، السودان، **2011** .

الاقتصادي والعدالة والمحافظة على الموارد البيئية والطبيعية من خلال ترشيد الاستهلاك والحد من التلوث والتنمية الاجتماعية .

وذكر البحث أن معوقات التنمية تمثلت في الزيادة السكانية المطردة وانتشار الفقر وعدم الاستقرار السياسى والهجرة العشوائية من الريف إلى الحضر والتلوث وتراكم النفايات والتغيرات المناخية ،وأن التنمية تقوم على الفرد من خلال تغير أنماط سلوكه وعلى الاسرة من خلال خلق جيل واعى وعلى المجتمع من خلال تحقيق العدالة والمساواة وأن القطاع الخاص شريك اساسى في التنمية .

وتوصل البحث الى عدة نتائج أهمها أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا دوليا واسعا وأن التنمية تتحقق من خلال وجود إرادة سياسية واستعداد مجتمعي وأنها لاتعتمد على مورد واحد ،واوصى البحث بضرورة تبنى استراتيجية وطنية للتنمية والاعتدال في استهلاك الموارد وتعزيز دور المجتمع المدنى والتوسع في مجال الطاقة النظيفة .

2- دراسة الطاهر خامرة ،بعنوان المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ،2007 [1] :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ،وكانت أهداف الدراسة التعرف على المسؤولية البيئية والاجتماعية وكيفية استخدمها كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة .

وتوصلت الدراسة الي أن التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز الحجم المسموح به من التلوث،كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية وقائية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة .

أصبحت الأبعاد البيئية والاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت

مؤشرا مهما في تنافسيتها ومتغيرا مهما من متغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير في نمط إدارتها لصالح الاعتبارات البيئية والاجتماعية وذلك بتطبيق المعايير الدولية كتطبيق ISO14000 ّ لأن التوجه الجديد للمنافسة بين المؤسسات يتركز في حيز الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وأصبحت هذه الأخيرة أداة للاتصال والتسويق في المؤسسة الاقتصادية في ظل غياب أداة ّ قياسية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية رغم المحاولات في ذلك، وتبقى الوسيلة الوحيدة

(1) الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح،الجزائر، **2007** .

تعتمد على أساس ما تتحمله المؤسسة من تكاليف في سبيل ذلك بالاعتماد على إعداد التقرير البيئي والاجتماعي الذي يبرز مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة .

3- دراسة معتصم محمد إسماعيل ،بعنوان دورالاستثمارات فى تحقيق التنمية المستدامة ،2005 [1]:

استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الكمي ،وهدفت الدراسة الى تحديد دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهميته ،وتحليل تطور الاستثمارات من خلال خطط التنمية من أجل التعرف على حجم وتوزيع وكفاءة الاستثمارات والعقبات التي واجهتها وإمكانية التغلب عليها والتعرف على دورها في مؤشرات التنمية المستدامة .

وخلصت الدراسة الى هناك علاقة ارتباط كبيرة بين الاستثمارات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن للحكومة دورا كبيرا في توجيه هذه الاستثمارات بطرق مختلفة إلى قطاعات تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،وأن للسياسة المالية والنقدية تأثير كبير على الاستثمارات حيث قد تؤدى إلى تقليل الإنفاق الاستثماري حال استخدامها بطريقة غير صحيحة .

4- دراسة عبدالله بن جمعان الغامدي، بعنوان التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة ،2007 [2] :

استخدمت الدراسة كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي لدراسة وتحليل أدبيات واتجاهات التنمية المستدامة من اجل تحقيق الأهداف التالية:

1- الاستعراض النقدي لمفهوم الحداثة والنتائج السلبية المترتبة على تبنيه في نظرية التنمية وخاصة في مجال البيئة.

2- التعريف بمفهوم التنمية المستدامة.

3- التعريف بوجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية وسبل مواجهتها.

4- استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة.

([1])معتصم محمد إسماعيل ، دورالاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه ،جامعة دمشق ،**2005**.

([2])عبدالله بن جمعان الغامدي ،التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة ، جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية ،**2007** .

وخلصت الدراسة الى أن التنمية المستدامة السائدة اليوم تستند بشكل أكبر على المذهب البيئي المعتدل أو الإصلاحي، حيث كان واضحا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أن الجناح المعتدل أو المذهب البيئي قد كسب بالفعل المعركة على مستقبل السياسة البيئية خصوصا من خلال آلية التنمية المستدامة.

فعبر التنمية المستدامة نجحت الحركة الخضراء المعتدلة في وضع القضايا البيئية على الأجندة السياسية في وقت قصير نسبيا وجعلت التنمية المستدامة تصنع في الوقت الحاضر معظم السياسة البيئية المعاصرة. وتعكس هذه السياسة وجهة النظر العامة بأن هناك حاجة لموازنة التنمية الاقتصادية مع مطالب الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية. فالتنمية المستدامة تتطلب أن تأخذ النشاطات الاقتصادية في الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة الناتجة عنها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

5- دراسة هلال صالح الحرير، بعنوان قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الاليات والتحديات)،2018 [1] :

تهدف هذه الورقة من خلال منهجها الإستقرائي والتاريخي إلي تسليط الضوء علي تطور الفكر التنموي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي الوقت الحاضر ، كما توضح هذه الورقة مدي الإهتمام الدولي والمحلي بقضايا التأثيرات المتبادلة بين البيئة والتنمية وكذلك التحديات الدولية والمحلية التي تواجه تطبيق إستراتيجيات التنمية المستدامة كما توضح هذه الورقة أهم المجهودات الوطنية الليبية المبذولة من أجل تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية المستدامة كأحد الإستحقاقات الدولية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين .

خلصت الدراسة الى أن هناك تحديات عالمية ومحلية تواجه تنفيذ أجندة القرن 21 ومن أبرزها على المستوى الدولي الزيادة السكانية وأنماط الإستهلاك المبذرة ،تغول العولمة الإقتصادية ،النزاعات المسلحة ،وتراجع دور الدول المانحة عن سداد ما عليها من التزامات لمساعة الدول الفقيرة .

علي المستوى المحلي التحديات الايكولوجية كالتصحر ونقص مياه الري والشرب، إعتماد الإقتصاد الليبي علي مصدر وحيد حاليا وهو النفط المعرض للنضوب ، عدم الإستقرار السياسي والمؤسسي ، الفساد المالي والتلوث البيئي وتدمير الموارد الطبيعية .

([1]) هلال صالح الحرير، قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الاليات والتحديات)، كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة ، جامعة عمر المختار، البيضاء ،ليبيا ،**2018** .

3-الفجوة البحثية :-

من خلال الدراسات السابقة نجد أن الدراسات الخاصة بالتنمية المستدامة أهتمت بدراسة التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها المختلفة و استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة والعقبات التي واجهتها وإمكانية التغلب عليها والتعرف على دورها في مؤشرات التنمية المستدامة .

كما أهتمت الدراسات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية بتناول نظرة عامة عن نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، والتعرف على نظم المعاشات والتأمينات فى بعض دول العالم للوقوف على أهم الخصائص والسمات المشتركة فى هذه الانظمة ومدى وجود تباين بينها ،والتعرف على نظام التأمينات الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية من حيث التطور التاريخى والقوانين المنظمة والمستحقين للمعاشات ، التعرف على المشاكل والمعوقات التى يعانى منها نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية والية استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .

ومن خلال الدراسات السابقة لم نجد مايربط التأمينات الاجتماعية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لذا سوف يحاول البحث التعرف على الالية التي يتم من خلالها تحقيق هذا الترابط والتكامل والتناسق بالشكل الذي يحقق الارتقاء بجودة حياة المواطن ويضمن له الحياة الكريمة ولاسرته من بعده .

الجزء الثالث: منظومة التأمينات الاجتماعية وأهدافها والقوانين الخاصة بها.

(1) التعريف بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي[1]:

تدير الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي نظام التأمين الاجتماعي فى جمهورية مصر العربية.

(1) https://nosi.gov.eg

ويعد مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها، ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق اغراضها واهدافها، كما أن للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي الشخصية الاعتبارية، والموازنة المستقلة التي يتم إعدادها على نمط الوحدات الاقتصادية، و لها الاستقلال الفني والمالي والإداري، وتتبع الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية.

الرؤية والرسالة :

الرؤية:

تحقيق شعار الهيئة
امان – وفاء - شفافية

الرسالة:

تحقيق الأمان الاجتماعي للمجتمع المصري وتقديم كافة الخدمات التأمينية بسهولة ويسر وفاءً وعرفاناً لمن أفنوا عمرهم فى العمل من أجل رفعة الوطن ولاسرهم من بعدهم. فى أطار من المساواة والعدالة الاجتماعية وبأعلى درجات الشفافية وذلك من خلال اعتماد استراتيجية التحول الرقمي والشمول المالي مع تطبيق المعايير الدولية ومبادئ الحوكمة، وتحقيق الاستثمار الامثل لأموال التأمينات الاجتماعية بهدف تحقيق الاستدامة المالية للنظام.

مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من :

1- رئيس مجلس الإدارة .

2- نائبان رئيس مجلس الادارة .

3- رئيس إدارة الفتوى بمجلس الدولة .

4- رئيس قطاع موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية ـ بوزارة المالية .

5- عدد ثلاثة خبراء .

أهداف الهيئة :

تختص الهيئة بتقديم جميع خدمات التأمين الاجتماعي للمؤمن عليهم واصحاب المعاشات و المستحقين عنهم وعلى الاخص:

1. توفير الحماية الاجتماعية للقوي العاملة فى مصر من خلال التأمين عليهم تحت مظلة التأمين الاجتماعي.
2. تحصيل الاشتراكات المقررة طبقاً لاحكام القانون.
3. الاستثمار الامثل لفائض الاموال من خلال صندوق الاستثمار.
4. صرف الحقوق التأمينية فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابة العمل.
5. صرف تعويض عن الاجر المستحق خلال فترات العجز الجزئي المؤقت نتيجة إصابة عمل أو نتيجة مرض و نفقات الانتقال لجهة العلاج وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص.
6. صرف تعويض البطالة المستحق خلال فترات التعطل عن العمل.

القوانين الخاصة بالتأمين الاجتماعي :

(1) القانون 79 لسنة1975 والخاص بالعاملين بالقطاع الحكومي والعام والخاص .

(2) القانون90لسنة 1975 والخاص بالقوات المسلحة .

(3) القانون 50 لسنة 1978 والخاص بالعاملين بالخارج .

(4) القانون 108 لسنة 1976 والخاص بأصحاب الأعمال .

(5) القانون 112 لسنة 1980 والخاص بالعمالة غير المنتظمة.

(6) القانون 148 لسنة 2019.

اولا القانون 79 لسنة 1975[1] :

ينظم القانون مايلي (مادة 1) :

1- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

(1) https://nosi.gov.eg

2- تأمين إصابات العمل.

3- تأمين المرض.

4- تأمين البطالة.

5- تأمين الرعاية الإجتماعية لأصحاب المعاشات.

تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية (مادة 2):

أ- العاملون المدنيون بالجهازالإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ب- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية:

1- أن يكون سن المؤمن عليه 18 سنه فأكثر.

2- أن تكون علاقة العمل التى تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة،

ج- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرارمن وزير التأمينات .

تتكون أموال كل من الصندوقين المشار إليهما من الموارد الآتية (مادة 7):

1- الإشتراكات التى يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم، سواء الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل أوالحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه وفقاً لأحكام هذا القانون .

2- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة لحساب تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

3- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة ،أوصاحب العمل، أو المؤمن عليهم لحساب مدد الخدمة السابقة ضمن مدة الإشتراك فى التأمين.

4- الرسوم التى يؤديها أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم وفقاً لأحكام هذا القانون.

5- حصيلة إستثمار أموال الصندوق.

6- المبالغ الإضافية المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون .

7- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق.

8- الإعانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها.

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنه على شئونها وتصريف أمورها ، وله على الاخص ما يأتى(مادة 11) :

1- إصدار القرارات و اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية و الادارية و الفنية للهيئة و شئون العاملين و ذلك دون التقيدبالقواعد و النظم الحكومية.

2- دراسة الخطط و اقرا ر مشروع الموازنةالتخطيطية للهيئة.

3- دراسة تقارير و تقييم الأداء و إصدار القراراتاللازمة لرفع مستوى الأداء.

4- إقرار ميزانية الهيئة و حساباتها الختاميةالسنوية ، ومركزها المالي.

5- دراسة التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى.

6- تعيين الخبراء الاكتواريين لفحص و إعداد المركز المالي.

7- إقرار المسائل المالية و الإدارية و الفنية التى تقضى القوانين و القرارات واللوائح باختصاص المجلس بها.

ثانيا القانون90لسنة 1975 والخاص بالقوات المسلحة [1]:

تسري أحكام هذا القانون على المنتفعين الآتي بيانهم مادة (1):

(أ) الضباط العاملون وضباط الشرف بالقوات المسلحة.

(ب) ضباط الصف والجنود المتطوعون ومجددو الخدمة ذوو الرواتب العالية بالقوات المسلحة.

(ج) ضباط الصف والجنود المجندون بالقوات المسلحة أو بوحدات الأعمال الوطنية ومن في حكمهم.

---

(1) http://site.eastlaws.com

(د) الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستدعون بالقوات المسلحة.

(هـ) المكلفون بخدمة القوات المسلحة.

(و) العاملون المدنيون بالقوات المسلحة.

ثالثا القانون 50 لسنة 1978 والخاص بالعاملين بالخارج [1]:

وتسري احكام هذا القانون على :

1- العاملون المرتبطون بعقود عمل شخصية.

2- العاملون لحساب أنفسهم.

3- المهاجرون.

4- العاملون البحريون الذين يعملون على سفن بحرية ترفع علم دولة أجنبية وذلك خلال فترة سريان جواز السفر البحرى.

يخصص فى صندوق الهيئة المنشأ بالقانون رقم 79 لسنة 1975 بإصدار قانون التأمين الاجتماعى حساب خاص للتأمين المنصوص عليه فى هذا القانون تتكون أمواله من الموارد الآتية (مادة 6) :

ا . الاشتراكات التى يؤديها المؤمن عليه لحساب هذا التأمين بواقع 22.5% من دخل الاشتراك الذى يختاره .

ب . الرصيد المقابل لإلتزامات القانون رقم 74 لسنة 1973 باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية فى الخارج فى نظام التأمينات الاجتماعية.

ج . المبالغ التى يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدة السابقة.

د . احتياطيات المعاشات التى تحول لحساب الخاضعين لأحكام هذا القانون عن مدد اشتراكهم فى نظم التأمين الاجتماعى الأخرى .

هـ . ريع استثمار أموال هذا التأمين.

---

(1) https://qadaya.net

و. أية مبالغ تساهم بها الدولة.

ي . الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التى يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها.

رابعا القانون 108 لسنة 1976 والخاص بأصحاب الأعمال[1]:

تسرى أحكام هذا القانون على الفئات الآتية(المادة 3) :

1- الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا والحرفيون وغيرهم ممن يؤدون خدمات لحساب أنفسهم.

2- الشركاء المتضامنون فى شركات الأشخاص.

3- المشتغلون بالمهن الحرة .

4- أعضاء المنتجون فى الجمعيات التعاونية الإنتاجية الذين يشتغلون لحساب أنفسهم.

5- مالكو الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر.

6- حائزو الأراضى الزراعية التى تبلغ مساحتها عشرة أفدنة فأكثر ، سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة أو هما معا.

7- ملاك العقارات المبنية التى يبلغ نصيب كل منهم 250 جنيها فأكثر سنويا من قيمتها الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية.

8- أصحاب وسائل النقل الآلية للأشخاص أو البضائع.

9- المأذونون الشرعيون ، والموثقون المنتدبون من غير الرهبان.

10- الأدباء والفنانون.

11- العمد والمشايخ.

12- المرشدون والأدلاء السياحيون.

13- الوكلاء التجاريون.

14- القساوسة والشمامسه والمكرسون .

15- الشركاء المتضامنون فى شركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم .

16- أعضاء مجالس الإدارات والأعضاء المنتدبون فى الشركات المساهمة بالقطاع

---

(1) http://site.eastlaws.com

الخاص .

17- المديرون فى الشركات ذات المسئولية المحدودة.

تتكون أمواله من الموارد الآتية (مادة 8):

1- الاشتراكات الشهرية التى يؤديها المؤمن عليه لحساب هذا التأمين بواقع 15% من دخل الاشتراك الذى يختاره .

2- الرصيد الناتج عن تنفيذ القانون رقم 61 لسنة 1973 بسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال.

3- المبالغ التى يؤديها المؤمن عليه مقابل الاشتراك عن المدد السابقة.

4- احتياطيات المعاشات التى تحول لحساب الخاضعين لأحكام هذا القانون عن مدد اشتراكهم فى نظم معاشات أخرى.

5- المبالغ الإضافية وريع الاستثمار المستحق وفقا لأحكام هذا القانون.

6- ريع استثمار أموال هذا التأمين.

7- أية مبالغ تساهم بها الدولة.

8- الإعانات والتبرعات والهبات والوصايا التى يقرر مجلس إدارة الهيئة قبولها

خامسا القانون 112 لسنة 1980 والخاص بالعمالة غير المنتظمة[1] :

ينتفع بهذا القانون فئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى اعتبارا من تاريخ العمل بأحكامه وفقا للآتى (مادة 2):

1- العاملون المؤقتون فى الزراعة سواء فى الحقول والحدائق والبساتين أو فى مشروعات تربية الماشية .

2- حائزو الأراضى الزراعية الذين تقل مساحة حيازاتهم عن عشرة أفدنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين بالأجرة أو بالمزارعة.

3- ملاك الأراضى الزراعية (غير الحائزين لها) ممن تقل ملكيتهم عن عشرة أفدنة.

4-ملاك المبانى الذين يقل نصيب كل مالك فى ريعها عن مائتين وخمسين جنيها سنويا.

(1) https://nosi.gov.eg

5- العاملون فى الصيد لدى أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص.

6- عمال التراحيل.

7- صغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين .

8- خدم المنازل ومن فى حكمهم ممن يعملون داخل المنازل الخاصة سواء كانوا بالشهر أو باليومية.

9- أصحاب المراكب الشراعية فى قطاعات الصيد والنقل النهرى والبحرى وأصحاب وسائل النقل البسيطة ويشترط فى هؤلاء جميعا ألا يستخدموا عمالا.

10- المتدربون بمراكز التدريب المهنى لمرضى الجذام.

كما يجب أن تتوافر الشروط الآتية فى مجال الاستثمار لأموال الحساب (مادة 23) :

1- أن يكون الاستثمار فى وسائل مضمونة لا تعرض رؤوس الأموال المستثمرة إلى خطر فقدها كليا أو جزئيا .

2- أن يتحقق أكبر معدل ممكن لريع الاستثمار مع ضمان انتظامه ولا يجوز أن يقل الريع الذى يحققه الصندوق على أمواله المستثمرة عن 6.%

3- أن تساهم تلك الأموال بقدر الإمكان فى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية للمؤمن عليهم دون الإخلال بشرطى الضمان ومعدل الريع.

4- ضرورة توافر السيولة النقدية المطلوبة لصرف المعاشات.

سادسا القانون 148 لسنة 2019[1]:

تسري أحكام هذا القانون على الفئات الآتية (مادة) :

أولاً: العاملون لدى الغير:

وهم الخاضعون للقانون 79 لسنة 1975

ثانياً: أصحاب الأعمال ومن في حكمهم:

وهم الخاضعون للقانون 108 لسنة 1976

ثالثاً: العاملون المصريون في الخارج:

(1) https://www.youm7.com

وهم الخاضعون للقانون50 لسنة 1978

رابعاً: العمالة غير المنتظمة:

وهم الخاضعون للقانون 112 لسنة 1980.

خامساً:القوات المسلحة :

وهم الخاضعون للقانون90لسنة 1975 .

يشمل نظام التأمينات الاجتماعية التأمينات الآتية (مادة 3) :

1- تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

2- تأمين إصابات العمل.

3- تأمين المرض.

4- تأمين البطالة.

تتكون أمواله من الموارد الآتية مادة (6) :

1- الاشتراكات التى يؤديها أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم، سواء الحصة التى يلتزم بها صاحب العمل أو الحصة التى يلتزم بها المؤمن عليه.

2- الاشتراكات التى يؤديها المؤمن عليهم.

3- المبالغ الإضافية المستحقة.

4- المبالغ التى تؤديها الخزانة العامة للدولة وفقاً لأحكام هذا القانون.

5- حصيلة استثمار أموال الحساب.

6- حصيلة المقابل النقدي للخدمات المقررة بموجب هذا القانون.

7- حصيلة الغرامات المقضى بها عن مخالفة أحكام هذا القانون.

8- الإعانات والتبرعات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها.

9- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الصندوق.

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل على النحو الآتى مادة (9):

1- رئيس متفرغ من ذوي الخبرة فى مجال المعاشات والتأمين الاجتماعى.

2- نواب متفرغين لرئيس الهيئة من ذوي الخبرة في مجال التأمين الاجتماعي أو نظم التأمين على أن يكون أحدهم ذو خبرة في مجال الاستثمار.

3- رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.

4- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل.

5- رئيس قطاع بوزارة المالية يختاره وزير المالية.

6- رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أو من يفوضه.

7- رئيس اتحاد الغرف التجارية أو من يفوضه.

8- رئيس اتحاد الصناعات المصرية أو من يفوضه.

9- إثنين ممثلين عن أصحاب المعاشات، يختارهم مجلس الإدارة.

10- ثلاثة من الخبراء المستقلين في مجالات عمل الهيئة، يختارهم مجلس الإدارة.

ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات.

يختص مجلس أمناء استثمار أموال التأمين الاجتماعى بما يلى مادة (16) :

1- وضع السياسة العامة الاستثمارية لصندوق الاستثمار، والإشراف عليه ووضع الخطط والبرامج اللازمة بما يكفل تنمية موارده المالية، مع مراعاة الأسس الآتية:

أ- السيولة اللازمة لصرف المستحقات التأمينية.

ب- استثمار نسبة لا تقل عن 75% من احتياطيات الأموال فى أذون وسندات الخزانة العامة، ويجوز تخفيض هذه النسبة باقتراح من رئيس الهيئة بإتفاق الوزير المختص بالتأمينات الاجتماعية ووزير المالية ووفقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

ج- تنويع المحفظة بين أدوات الاستثمار المختلفة، على أن تتضمن نسبة فى الاستثمارات الاجتماعية، على ألا يقل عائد الاستثمار عنها عن سعر الخصم الاكتواري.

د- التكاليف والمصروفات التشغيلية والاستثمارية والحدود القصوى لهما.

هـ- العائد الاستثمارى المحقق لا يقل عن سعر الخصم الاكتواري.

و- الطاقة الاستيعابية لأسواق رأس المال وتأثير تدفقات أموال التأمين الاجتماعى إلى السوق.

ز- الحفاظ علي القيمة الحقيقة للأموال المستثمرة.

2- وضع مشروع الموازنة السنوية لصندوق الاستثمار.

3- رفع التقارير الدورية لمجلس إدارة الهيئة عن نشاط صندوق الاستثمار وأدائه.

4- مراجعة الحسابات الختامية عن صندوق الاستثمار.

5- اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول الوظائف لصندوق استثمار أموال التأمين الاجتماعى.

6- اقتراح تعيين أمين الحفظ ومديري الأصول ومتابعة أدائهم.

7- الاختصاصات الأخرى التى تحدد بقرار تشكيل مجلس أمناء الاستثمار.

الجزء الرابع: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها الرئيسية.

(1)مفهوم التنمية المستدامة :

من الجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم ، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي،

وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد صنفت التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين، هما:

الصنف الأول: تعاريف مختصرة: [1]

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

1-التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

2-التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

3-التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

الصنف الثاني: تعاريف أكثر شمولاً، ومنها:

1-التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية [2] .

2-التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها [3].

3- تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" [4]

التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها .

4- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي[5]:

التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

من التعريفات السابقة يتضح مايلى:

أن التنمية المستدامة في الواقع هي مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ

---

(1) https://sustainability-excellence.com

(2) https://sustainability-excellence.com

(3) https://sustainability-excellence.com

(4) https://sustainability-excellence.com

(5) http://www.fao.org

التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

خصائص التنمية المستدامة[1] :

1- أن تكون شاملة ومتكاملة

2- أن تكون مستمرة وعادلة .

3- أن تكون متوازنة تراعى جميع أبعاد التنمية .

4- أن تمكن الاجيال الحالية من حقوقهم مع مراعاة حقوق الاجيال القادمة .

5- أن تستخدم الموارد المتاحة دون إسراف أو سوء استخدام .

6- أن تعظم من قيمة المشاركة الشعبية في جميع المراحل .

أبعاد التنمية المستدامة[2]:

اولا البعد البيئي:

وتشتمل على المحاور الاتية :

ا- محور البيئة :

حيث لابد أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطن المصري.

ب- محور التنمية العمرانية

تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزانا وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم

ثانيا البعد الاقتصادي :

يتمثل البعد الاقتصادي فى المحاور الاتية :

ا- محور التنمية الاقتصادية :

أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبطا يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد

---

(1) مدحت أبو النصر وأخرون ،التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها ،جامعة حلوان ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،**2017** .

(2) https://mawdoo3.com

الكلي، وقادرا على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعب ا فاعلا في الاقتصاد العالمي، قادرا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفيرفرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

ويشتمل البعد الاقتصادي علي :-

1- استقرر أوضاع الاقتصاد الكلي

الأهداف	مؤشرات القياس
تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود% 50	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن5	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يترواح معدل التضخم ما بين 3% و5	معدل التضخم السنوي

2- نمو احتوائي مستدام

الأهداف	مؤشرات القياس
تحقيق الاقتصاد معدل نمو 7 % في المتوسط	معدل النمو الحقيقي
النمو في الأقاليم	معدل النمو الحقيقي في الأقاليم الاقتصادية المختلفة

3- التنافسية والتنوع

الأهداف	مؤشرات القياس
زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا	مؤشر التنافسية العالمي
زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى% 70	نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
زيادة مساهمة الصاد ا رت إلى نحو 25 %من معدل النمو	مصادر النمو الاقتصادي الحقيقي

4- يكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية

الأهداف	مؤشرات القياس
مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
مصر ضمن أفضل 20 دولة عالميا في مجال بيئة الاقتصاد الكلي	بيئة الاقتصاد الكلي
مصر من أكبر 30 اقتصاد في العالم	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مصر ضمن أكبر 30 دولة في مجال الأسواق المالية	القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة
مصر ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية	مؤشر ممارسة الأعمال
مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلل 10 سنوات	معدل النمو الاقتصادي مؤشر التنافسية الدولي
مصر ضمن الدول حديثة التصنيع (BRICS) خلال 5 سنوات	معدل النمو الاقتصادي مؤشر التنافسية الدولي

5- تعظيم القيمة المضافة

الأهداف	مؤشرات القياس
زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي	معدل نمو القيمة المضافة الصناعية نسبة القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي
يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى4 %	نسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

6- توفير فرص عمل لائق ومنتج

الأهداف	مؤشرات القياس
خفض معدل البطالة ليصل إلى% 5	معدل البطالة
مضاعفة معدلات الإنتاجية	معدل البطالة معدل إنتاجية العمل

7- يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

الأهداف	مؤشرات القياس
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود7.8 ألف دولار سنوي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ب- محور الطاقة

يكون قطاع الطاقة قادر ا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة(تقليدية ومتجدّدة)بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة.

ويشتمل هذا المحورعلى :

1- تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة

الأهداف	مؤشرات القياس

تأمين موارد الطاقة	نسبة الموارد المتوفرة لمُجمل الاحتياجات
زيادة الاعتماد على الموارد المحلي	نسبة الموارد المحلية للستهلك

2- تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية(تقليدية ومتجدّدة)

الأهداف	مؤشرات القياس
خفض كثافة استهلك الطاقة	معدل استهلك الطاقة لكل وحدة ناتج محلي
زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي	نسبة نمو الاستثمار في قطاع الطاقة نسبة الاستثمار الوطني لإجمالي الاستثمار في قطاع الطاقة

3- المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية

الأهداف	مؤشرات القياس
الحد من الأثر البيئي للقطاع	نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من القطاع للدخل القومي

ج- محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي:

يكون المجتمع المصري مجتمعا مبدعا، ومبتكرا، ومنتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف .ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

ويشتمل هذا المحور على :

1- مصر مجتمع معرفي مبدع ومبتكر منتجا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمين لنموه وريادته، ولرفاهة الإنسان

الأهداف	مؤشرات القياس
زيادة نسبة الناتج القومي القائمة على اقتصاد الكفاءة والمعرفة	
زيادة نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي	نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي
رفع مستوى مصر دوليا في مجال الابتكار	مصر ضمن أفضل 40 دولة عالميا في مجال الابتكار(مؤشرالتنافسية :الترتيب الحالي120)
رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة	استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة (مؤشرالتنافسية :الترتيب الحالي116) مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTE-Readiness مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Infrastructure)
زيادة عدد براءات الاختراع المحلية	مصر ضمن أفضل 20 دولة عالميا في

المسجلة محليا ودوليا	مجال عدد ب ا رءات الاخت ا رع (مؤشر التنافسية :الترتيب الحالي74)

2- منظومة وطنية وبنية تحتية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية

الأهداف	مؤشرات القياس
مؤسسات ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة	مؤشر جودة المراكز البحثية مصر ضمن أفضل 40 دولة عالميا في مجال جودة مؤسسات البحث العلمي (مؤشر التنافسية :الترتيب الحالي127)
ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء	
إعادة هيكلةالمؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن عدم وجود تضارب أو تداخل في هذه الأهداف	
تحديد أدوار الكيانات المرتبطة	
الفصل بين الوظائف التخطيطية والتنفيذية والرقابية(التقييم والمتابعة)	

3- منظومة مؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية

الأهداف	مؤشرات القياس
تطوير وإصدار:	
قوانين وتشريعات تحفيزية للصناعة	مؤشر سهولة إنشاء الشركات
قوانين وتشريعات تحفيزية لرأس المال المخاطر	مؤشر سهولة تسوية حالات الإفلاس
قوانين التجارة والضرائب والعمل والاسترداد والتصدير والمناقصات،الخ ... لازالة العوائق المؤثرة على البحث العلمي والابتكار	مؤشر سهولة دفع الضرائب
قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية	مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية مصر ضمن أفضل 20 دولة عالميا في مجال حقوق الملكية الفكرية (مؤشر التنافسية :الترتيب الحالي94)
قوانين وتشريعات لتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار(بما في ذلك نقل التكنولوجيا)	إنشاء مؤسسة تختص بالبحث والتعليم والتأهيل في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار
قانون تنظيم الجامعات لتحفيزالبحث العلمي	
إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات	مؤشرات جودة التعليم(التعليم الأساسي،

العلوم والتكنولوجيا والابتكاروالاستشراف المستقبلي	ونظام التعليم، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)

4- عنصر بشري مبدع

الأهداف	مؤشرات القياس
خلق مجتمع وا ع لقيمة البحث العلمي والإبداع والابتكار في تقدمه واستدامته وقادر على إنتاجها واستخدامه	مؤشرات جودة التعليم(التعليم الأساسي، ونظام التعليم، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)
خلق ثقافة العلوم والابتكار في مجتمع الصناعة والأعمال	
بناء مخرج تعليمي قادر على التفكير النقدي والإبداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم العام والفني والجامعي	مؤشرات تقدم الطلبة المصريين في الامتحانات المعنية بقياس التفكير النقدي والقدرة على الابتكار
كفاءة عالية للعاملين بالكيانات والمؤسسات داخل منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار	مؤشر نسبة العمالة المعتمدة على المعرفة
رفع قدرة مصر في الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة وتحسين مناخ العلوم والابتكار لجذبهم	مؤشر جذب المواهب والقدرات المبدعة مصر ضمن أفضل 40 دولة عالميا في مجال الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة (مؤشر التنافسية الترتيب الحالي133) مصر ضمن أفضل 40 دولة عالميا في مجال جذب المواهب والقدرات المبدعة (مؤشر التنافسية :الترتيب الحالي131 العمل)
العمل على وفرة العلماء والمهندسين المصريين ليس فقط من حيث العدد ولكن الكفاءة والجودة أيضا	مؤشر وفرة العلماء والمهندسين

5- تحديد أولويات قومية قابلة للتنفيذ والقياس في مراحلها المختلفة

الأهداف	مؤشرات القياس
تحديد الاحتياجات القومية تحديد الفرص القومية ومنها المجالات التي تحقق ميزة تنافسية عالمية والتقنيات المرتبطة بها	اصدار وثيقة للأولويات القومية وإتاحتها لكل وزارات الدولة والمراكز البحثية وللشعب National Priorities Document

6- وضع خطة استراتيجية وزمنية

الأهداف	مؤشرات القياس
ربط استراتجيات المراكز البحثية	مؤشر نسبة البحث والتطوير (R&D)

والجامعات بالاستراتيجية القومية إصدار استراتيجية قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وإتاحتها لكل وزرات الدولة والمراكز البحثية وللشعب	بقطاع الأعمال

د- محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية :

يكون هناك جهاز إداري كفء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلي من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

3- البعد الاجتماعي :

ويشتمل على المحاور الاتية :

ا- محور العدالة الاجتماعية :

بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولي بالرعاية.

ب- محور الصحة :

تمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون
مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيا وإفريقيا.

ج- محور التعليم والتدريب :

إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن .وأن يكون مرتكز ا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا ، وأن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

د- محور الثقافة :

يكون هناك منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والإختلاف وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل إكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه

للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الإختيار الحر وتأمين حقه في ممارسة وإنتاج الثقافة .على أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساسا لقوة مصر الناعمة إقليميا وعالميا .

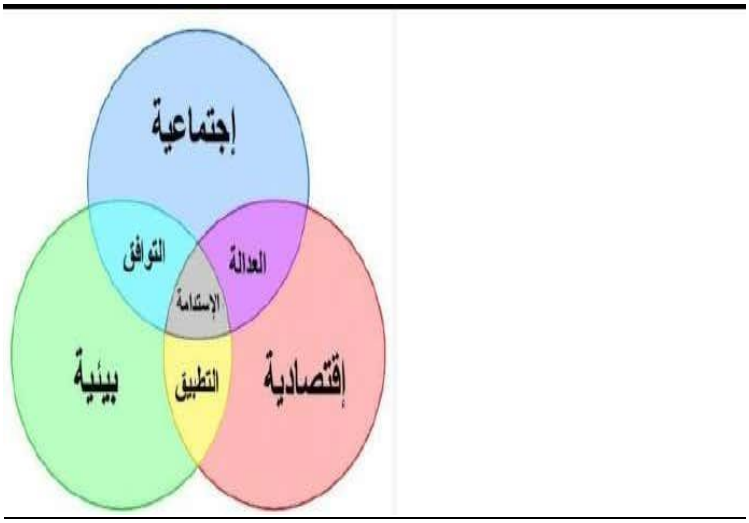

أهداف التنمية المستدامة [1]:

أهداف أجندة التنمية المستدامة

الهدف الأول

جودة الحياة: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

يتحقق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، واتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

الهدف الثاني:

عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة

تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين

[1] https://www.presidency.eg

المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

الهدف الثالث :

اقتصاد قوي: اقتصاد تنافسي ومتنوع

تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

الهدف الرابع :

معرفة وابتكار: المعرفة والابتكار والبحث العلمي

تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

الهدف الخامس :

الاستدامة البيئية: نظام بيئي متكامل ومستدام

نسعى إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمناً وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

الهدف السادس :

الحوكمة: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع

تحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

الهدف السابع :

السلام والأمن المصري

تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي (السيبراني) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الهدف الثامن :

المكانة الريادية: تعزيز الريادة المصرية

حرصت الاجندة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأجندة الاقليمية من جهة أخرى، لاسيما أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ فبعد النجاح في استعادة الاستقرار أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال العديد من الآليات من ضمنها دعم تعزيز الشراكات إقليميا ودوليا.

الجزء الخامس: كيف تساهم التأمينات الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

بالنظر الى أهداف التنمية المستدامة نجد أن التأمينات الاجتماعية تساهم بشكل فعال ومؤثر فى تحقيق هذه الاهداف بطريق مباشر وغير مباشر .

أولا المساهمة المباشرة :

حيث أن التأمينات الاجتماعية قد اتخذت العديد من الاجراءات والخطوات الجادة التى تساهم بشكل مباشر فى تحقيق الهدف الأول وهو الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته وكذا الهدف الثانى وهو العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة من خلال :

1- توفير الخدمات التأمينية من خلال موقع الانترنت مثل الاستعلام عن الرقم التأميني وتقديم استمارات 1 ،2 ،6 مما يقلل من الوقت والجهد ويوفر الاتاحة التامة للخدمة طوال الوقت ويعزز من جودة الحياة .

2- دراسة إمكانية استخدام فروع ومكاتب البريد المنتشرة على مستوى الجمهورية للحصول على الطابعات التأمينية بتكلفة زهيدة من خلال عمل بروتوكول تبادل للبيانات والمعلومات بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى وهيئة البريد المصرى .

3- العمل على تحسين جودة الحياة من خلال القضاء على الزحام والكثافة الكبيرة عند صرف المعاشات من خلال التعامل بفيزه "ميزة " لصرف المعاش الشهرى دون التقيد بمنافذ لصرف المعاشات حيث يمكن التعامل بهذه الفيزه من اى ماكينة صرف الى مع إمكانية سداد الاشتراكات التأمينية من أقرب مكان للعميل .

4- التعاون مع بنك مصر لاعطاء قرض المعاش الشخصي باسعار فائدة مخفضة لأصحاب المعاشات من سن 60 إلى 65 عاما من خلال إجراءات أكثر سهولة وراحة لأصحاب المعاشات وكذلك اصدارالبطاقات الائتمانية التى يمكن استخدامها في تقسيط المشتريات من العديد من المتاجر بدون فوائد على 6 أشهر أو 12 شهر وبالتالى يستطيع أصحاب المعاشات مواجهة الظروف الحتمية الطارئة .

5- صدار القانون 148 لسنة 2019 والذي يسعى لتحسين اوضاع المؤمن عليهم والمستفيدين من المعاشات عن طريق :

ا- إنشاء صندوق مستقل لإستثمار أموال التأمين الاجتماعى بإدارة متخصصة فى هذا المجال مما يساعد على زيادة العوائد على أموال المؤمن عليهم وبالتالي زيادة المعاشات المستحقة مما يساهم فى الارتقاء بمستوى المعيشة الى الافضل .

ب – إنشاء صندوق للإستثمار العقارى تخصص له أراضى من الدولة مما يساعد على حوكمة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات وبالتالى ضمان فرص استثمارية أمنة وذات عوائد مرتفعة .

ج – تخفيض نسب إشتراكات التأمين الإجتماعى وعلى الأخص العمالة غير المنتظمة بإعفائهم من حصة صاحب العمل .

د – الحفاظ على المزايا السارية فى قوانين التأمين الإجتماعى الحالية وعلى الأخص حقوق المستحقين فى المعاش.

هـ – الزيادة الدورية للمعاشات ويتحملها نظام التأمين الإجتماعى بما يتناسب مع معدلات التضخم مما يزيد من قدرة أصحاب المعاشات على تحمل أعبائهم والتكيف مع ظروفهم المعيشة .

و– إنشاء نظام للمعاش الإضافى يقوم على نظام الاشتراكات المحددة لأصحاب الدخول المرتفعة فهو إختيارى لمن يرغب فى تحسين قيمة المعاش المستحق له .

ي– وضع قاعدة واحدة لحساب المعاش لجميع فئات القوى العاملة بالدولة لتحقيق المساواة بينهم .

وقد ساهمت التأمينات الاجتماعية في تحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة وهو اقتصاد تنافسي ومتنوع من خلال :

1– العمل علي تعزيز الشمول المالى عن طريق ادراج جميع المعاملات ضمن حساب الخزانة الموحد .

2– العمل على تعزيز التحول الرقمى مما يحد من تكلفه ومخاطر تداول النقد حيث تقوم الهيئة بسحب مبالغ كبيرة شهرياً لسداد مستحقات أصحاب المعاشات و يتطلب ذلك بذل المزيد من الوقت والجهد والتكاليف لتأمين لنقل هذه الأموال لذا تم تفعيل التحول الرقمى عن طريق :

ا– الغاء الشيكات الورقية والتعامل بنظام الحوالات البنكية لصرف المستحقات التأمينية للمستفيدين فيما يخص المتجمدات ومصاريف الوفاه والجنازه والمنح والمكافأت ثم تحويل المعاش على كات الميزة فى ذات الوقت .

ب– تحويل مستحقات أصحاب المعاشات الذين يملكون حسابات مصرفية من خلال خدمة الإضافة المباشرة بمنظومة غرفة المقاصة الآلية للمدفوعات (EG–ACH) لما يمثله ذلك من توفير للوقت والجهد لكل من الهيئة والبنوك التجارية ويضمن وصول مستحقات مستحقي المعاشات بدون تأخير كما يقلل من التعاملات النقدية .

ج– اصدار بطاقة ميزة المدفوعة مقدمًا لاصحاب المعاشات وتتميز بالأتى :

- بدون مصاريف إصدار لأصحاب المعاشات.
- عمولة تحويل معاش 5 جنيه مصري.

• بدون مصاريف سحب لأي عدد من السحوبات من ماكينات الصراف الآلي الخاصة ببنك مصر.

• مصاريف سحب مخفضة خاصة لأصحاب المعاشات (مصاريف تكلفة الشبكة) للسحبة الواحدة عند السحب من ماكينات الصراف الآلي الخاصة بالبنوك الأخرى بواقع 3 جنيه مصري حاليًا.

د- إصدار محفظة BM Wallet لأصحاب المعاشات وهى محفظة الكترونية يتم إنشاؤها من خلال أحد البنوك أو شركات المحمول ويمكن من خلالها :

• استقبال وتحويل الأموال من المحفظة لأي محفظة اخري في مصروبالتالى يمكن للأهل تحويل الأموال لأبنائهم قى أى وقت يحتاجون حتى وإن طالت بينهم المسافات .

• إمكانية شحن رصيد الموبيل، سداد فاتورة الانترنت والموبايل والهاتف الأرضي ودفع التبرعات وسداد فواتير الكهرباء والمياه والغاز ودفع أقساط التأمين ودفع اشتراكات النقابات والنوادي وايضا دفع أقساط التمويل العقاري "الإسكان الاجتماعي".

• شحن المحفظة بقيمة 10 جنيه مصري كهدية لأصحاب المعاشات من محفظة BM Wallet عند تفعيل المحفظة على الموبايل المحمول.

3- إمكانية سداد الاشتراكات التأمينية في اقرب فرع بنكى للعميل وتضاف الى سدادت منشأته فى نفس التوقيت (التحصيل الالكتروني) .

4- إمكانية سداد الاشتراكات التأمينية عن طريق ماكينة p .o. s من أى مكان يتواجد به العميل على مستوى الجمهورية دون الحاجة الى الذهاب الى مكتب التأمينات التابع له مما يوفر الجهد والوقت ويقلل من تكاليف الانتقال التى يتحملها العميل ويشجعه على سداد اشتراكاته بإنتظام وعدم تحمله أى فوائد تأخير .

5- رفع سن المعاش الى 65 عام مما يزيد من فترة عطاء العامل ويخفض من الاشتراك المستحق ويخفف من العبء على الخزانة العامة للدولة ويقلل من العجز المالى والاكتوارى.

6- دفع عجلة التنمية من خلال توجيه المدخرات التى تتجمع عن طريق الاشتراكات المحصلة من العاملين فى العديد من المشروعات التى تستوعب العديد من العمالة

وبالتالى تساعد فى الحد من مشكلة البطالة ، وبهذا فإن التأمينات الإجتماعية تقوم بدورها فى تطوير وتنمية الاقتصاد القومى.

كما ساهمت التأمينات الاجتماعية فى تحقيق الهدف السادس والخاص بحوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال :

1- إنشاء قانون موحد للتأمينات الاجتماعية والمعاشات فى مصر .

2- حوكمة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات من خلال إنشاء صندوق مستقل لإدارة هذه الأموال .

3- فض التشابكات المالية بين الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومى بشكل جذرى ومنع ظهور أى تشابكات مالية مستقبلا واسترداد أموال التأمينات طرف وزارة المالية .

4- تشديد العقوبات لمنع التهرب التأمينى والمحافظة على حقوق المؤمن عليهم حيث يقوم اصحاب الاعمال من التهرب عن طريق عدم التأمين على كامل العمالة أو عدم التأمين مطلقا أو التأمين على الصبية لانخفاض الاشتراكات المستحقة عليهم .

5- تعزيز الشفافية واتاحة البيانات والمعلومات من أجل المسائلة والمحاسبة من خلال تسجيل جميع المستندات المالية على الشبكة الخاصة بالهيئة مع إعطاء شفرة للجهات الرقابية للإطلاع عليها وإعداد تقرير عنها مثل الجهاز المركزى للمحاسبات .

ثانيا المساهمة غير المباشرة :

لقد ساهمت التأمينات الاجتماعية أيضا بشكل غير مباشر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الأهداف الاخرى للتنمية فالإرتقاء بجودة حياة المواطن بالنسبة للمؤمن عليهم من خلال زيادة الشعور بالامان حال إنقطاع الدخل لمرض أو إصابة أوعجز أوبالنسبة لأصحاب المعاشات من خلال ضمان توافر المعاش المناسب الذى يكفيهم ويسد حاجاتهم عند الشيخوخة وعدم القدرة على العمل والكسب ويؤمن المستحقين للمعاش عنهم بعد الوفاة بالإضافة الى تحقيق المساواة من خلال تطبيق قواعد تأمينية واحدة وتشريع موحد ودعم العمالة غير المنتظمة وزيادة المعاشات بما يتناسب مع معدلات

التضخم وتعزيز الشفافية والشمول المالى والتحول الرقمى وغيرها من التأثيرات المباشرة سالفة الذكر أدت الي تحقيق السلام والأمن المصري وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث أن كلا من التأمينات الاجتماعية والتنمية المستدامة تسعى للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة سواء فى الموارد أو فى الحياة الكريمة من خلال تقاضى معاش الذي يعولهم بعد الوفاة مما أدى فى النهاية الى تعزيز الريادة المصرية على الصعيد المحلى والعالمى .

الجزء الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات المقترحة لتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

نتائج البحث :

1- يعتبر نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر من الانظمة المتميزة حيث لم تظهر أي مشاكل تخص الملاءة المالية حتى مع التوسع فى التغطية التأمينية للمستفيدين .

2- التأكيد على استقلال هيئة التأمينات الاجتماعية واتخاذ اجراءات حاسمة لفض التشابكات مع وزارة المالية من خلال جدولة أموال التأمينات على مدى زمنى محدد .

3- حققت التأمينات الاجتماعية تحسن كبير فى أوضاع المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات بصدور القانون رقم 148 لسنة 2019 .

4- قامت هيئة التأمينات الاجتماعية بوضع اليات جديدة لاستثمار أموال التأمينات الاجتماعية تساهم فى تحسن أحوال المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات .

5- إن التأمينات الاجتماعية قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال العديد من الاجراءات سالفة الذكر.

6- انتشار مصطلح التنمية المستدامة ووجود أرادة سياسة لتحقيق أهدافها للنهوض بمستوى معيشة المواطنين .

7- أن أهداف التنمية المستدامة لاتزال بحاجة الى التعديل حيث لابد أن تراعى المزايا النسبية لمصر وتحاول التركيز عليها فى أهدافها مثل السياحة والزراعة والاهتمام بإنشاء

الموانى والمناطق الحرة والتشجيع على تصدير المنتج النهائى بدلا من تصدير المواد الخام التى تتصف بضعف مرونة الطلب العالمى عليها .

8- ليس هناك دور واضح ومحدد للمؤسسات والجهات الحكومية وغير الحكومية فى مصر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها التأمينات الاجتماعية .

9- غياب بعض المؤشرات الخاصة بقياس بجوانب معينة مما يصعب من قياس الانجاز والتراجع والتعرف على الاثار الايجابية والسلبية لهذه الجوانب

10- اهتمت أهداف التنمية المستدامة بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فى الموارد من خلال التأكيد على التوسع فى استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة .

11- هناك نقاط مشترك بين التأمينات الاجتماعية والتنمية المستدامة فكلاهما يحافظ على حقوق الاجيال الحالية مع مراعاة حقوق الاجيال القادمة وعدم المساس بها بل والعمل على تنميتها

التوصيات :

1- إلغاء التأمين على الصبية لان ذلك يشجع على عمالة الأطفال ويعتبر نوع من التهرب التأمينى بالإضافة الى أنه يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة فيما يخص الإهتمام بالاطفال .

2- يمكن للتأمينات الاجتماعية إدخال نوع خاص من التأمينات يكون إختيارى للقادرين يسمح بإستمرار تقاضى المعاش حتى بعد وجود دخل من عمل للذكور أو بعد زواج

الإناث بما يضمن ارتفاع الدخل ويحسن من مستوى المعيشة ويكون كنوع من الوديعة أو استثمار خاص يقوم به الابويين لابنائهم لضمان قدرة على مواجهة اعباء الحياة حال قلة الدخل على أن يكون له عائد من خلال استثمار هذا المبلغ عن طريق هيئة استثمار أموال التأمينات مما يعزز من جودة حياة الاجيال القادمة .

3- زيادة الاهتمام بالعاملين بالخارج من خلال السماح لهم بالحصول على الخدمات التأمنية الخاصة بيهم من الاشتراك أو التقدم للمعاش أوالحصول على أى بيانات خاصة بهم من أقرب مكتب تأمينى أو من خلال سفارات جمهورية مصر المنتشرة على مستوى العالم مما يعزز من قيم الولاء والانتماء لديهم ويشجعهم على التأمين على أنفسهم فيؤدى ذلك الى زيادة الدخل القومى من العملات الاجنبية وبالتالى زيادة الاحتياطى من النقد الاجنبى ويقلل من الاعباء التى تتحملها الدولة حال فقدان العاملين بالخارج لوظائفهم سواء بسبب العجز أو الشيخوخة أو المرض أو نتيجة لأي تدهور فى الأوضاع الاقتصادية العالمية مثل جائحة كورونا.

4- السماح للعملا بالسداد عن طريق خدمات الدفع السريع مثل أمان وفورى وغيرها لتوفير الوقت والجهد للعملاء للعمل على تحسين مستوى جودة العملاء .

5- ضرورة زيادة الوعى لدى المجتمع للاستخدام مصادر الطاقة النظيفة والتحول الى الاقتصاد الاخضر .

6- العمل على تفعيل عملية التواصل بين كافة أصحاب المصالح ونشر المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالتنمية المستدامة .

6- ضرورة تطبيق نظام الارشيف الاكترونى لكافة البيانات والمعلومات الخاصة بعملاء التأمينات الاجتماعية نظرا لكبر حجم هذه المعلومات وتشعبها مما يسهل الرجوع اليها عند الحاجة ولتحقيق التحول الرقمى الفعال .

7- ضروة إدماج المزايا النسبية لمصر ضمن رؤية مصر 2030بما يعزز من الاقتصاد ويدعم من القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية .

8- ضرورة وضع أدوار واضحة ومحددة تكون معلنة للجهات والمؤسسات الفاعلة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة واعتبار التأمينات الاجتماعية ضمن هذه الجهات و العمل على تحقيق التكامل والترابط بينها بما يضمن وجود إطار موحد يعمل في ظله الجميع بمنهجية تشاركية وتكاملية حتى يمكن

المسألة والمحاسبة حال الانحراف عن المخطط وحتى لاتتداخل الادواروحتى يمكن تركز الموارد سواء المادية او البشرية فى جانب واحد .

9- اطلاق موقع خاص برؤية مصر 2030 لنشر الوعى عن التنمية المستدامة ورؤية مصر لتحقيقها .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1- أبو النصر، مدحت وأخرون(2017) .التنمية المستدامة مفهومها وابعادها ومؤشراتها . القاهرة : جامعة حلوان ،المجموعة العربية للتدريب والنشر .

2- إسماعيل ، معتصم محمد (2005) . دورالاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه ، سوريا : جامعة دمشق .

3- الحرير،هلال صالح(2018) . قراءة مرجعية في التنمية المستدامة (الاليات والتحديات). ليبيا : كلية الموارد الطبيعية وعلوم البيئة ، جامعة عمر المختار، البيضاء .

4- الحسن ،عبدالرحمن محمد (2011) . التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها . السودان: جامعة المسيلة.

5- الغامدي، عبدالله بن جمعان(2007) . التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة . المملكة العربية السعودية : جامعة الملك سعود .

6- خامرة، الطاهر (2007) .المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة . رسالة ماجستير الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .

7- عبدالحى، محمود واخرون(2006). المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية "الواقع وإمكانيات التطوير . القاهرة : معهد التخطيط القومي.

8- عطا ،أحمد سيد محمود (2018). تقييم السياسة الاستثمارية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى . القاهرة : جامعة عين شمس .

9- على ،أمنية خيرى إبراهيم . (2008). الاستدامة المالية لنظام التأمينات الاجتماعية فى مصر . القاهرة : جامعة عين شمس .

10- معيط ،محمد احمد(2010). استراتيجية تطوير وإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات المصري. القاهرة : معهد التخطيط القومي.

ثانيا : مواقع الأنترنت :

1- https://nosi.gov.eg الهيئة العامة للاستعلامات .

2 - http://site.eastlaws.com

3 https://qadaya.net.

-

4- https://nosi.gov.eg .

5- https://www.youm7.com .

6 - https://sustainability-excellence.com

7- http://www.fao.org .

8- https://mawdoo3.com .

9- https://www.presidency.eg .